



توسع الدفع الإلكتروني في ليبيا وانفتاح المصارف على الأسواق الدولية

جيهان رمضان رجب أبو خشيم

المعهد العالي للعلوم التقنية طرابلس – ليبيا

The Expansion of Electronic Payments in Libya and the Opening of Banks to International Markets

Jihan Ramadan Rajab Abu Khashim

Higher Institute for Technical Sciences, Tripoli – Libya

Mmfhsh1973@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2026/09/05 - تاريخ المراجعة: 2026/09/07 - تاريخ القبول: 2026/10/10 - تاريخ النشر: 2026/10/25

1-ملخص الدراسة :

تناقش هذه الدراسة مسار التحول الرقمي والتطور المتسارع في قطاع المدفوعات الإلكترونية بليبيا، مستعرضة آليات الانفتاح التدريجي للقطاع المصرفي الليبي نحو الأسواق المالية والتجارية الدولية. تسلط الدراسة الضوء على الدور المحوري الذي لعبه مصرف ليبيا المركزي في إصدار التشريعات والترخيص لشركات التقنية المالية (FinTech)، وإطلاق أنظمة المدفوعات التوافقية والفورية مثل (LYPay) لتسهيل الشمول المالي وتجاوز أزمة السيولة النقدية.

كما تبرز الدراسة التحول الهيكلي الناجم عن الشراكات المستحدثة مع شبكات المدفوعات العالمية (مثل Visa و MasterCard) لإعادة الربط المالي الدولي وتسهيل التجارة الخارجية والتحويلات المالية. واستندت الدراسة إلى منهج تحليلي وصفي لتقييم مؤشرات نمو المعاملات الرقمية والنقاط المباشرة للبيع واستشراف الآثار الاقتصادية علي تقليص الاقتصاد الموازي وتطوير البيئة الاستثمارية في البلاد.

Research Abstract (in English)

This study examines the trajectory of digital transformation and the accelerated expansion of electronic payment systems in Libya, focusing on the progressive integration of the Libyan banking sector into international financial and commercial markets. The paper highlights the pivotal role played by the Central Bank of Libya (CBL) in establishing regulatory frameworks for Financial Technology (FinTech) companies and implementing interoperable real-time payment rails (such as LYPay) to drive financial inclusion and mitigate liquidity constraints.

Furthermore, the research details the structural shift resulting from strategic partnerships with global payment networks (such as Visa and MasterCard), which aim to restore international financial connectivity and streamline cross-border trade and remittances. Utilizing a descriptive-analytical approach, the study evaluates growth indicators across POS networks and mobile payments while projecting the economic impacts on curbing the informal economy and fostering a modern investment climate in Libya.

2- مقدمة الدراسة :

شهد القطاع المصرفي والمالي في ليبيا خلال السنوات الأخيرة تحولاً جذرياً انتقل به من الاعتماد الشبه الكلي على المعاملات الورقية والسيولة النقدية (Cash-based Economy) إلى التوسع السريع في حلول التقنية المالية والخدمات المصرفية الرقمية. ويعود هذا التحول الهيكلي إلى تضافر جملة من العوامل الاقتصادية والتنظيمية والتكنولوجية؛ حيث شكّلت أزمة نقص السيولة النقدية في المصارف التجارية دافعاً أساسياً للبحث عن البدائل الرقمية للوفاء بالالتزامات المالية والتجارية اليومية.

وفي إطار مساعيه لإعادة تنظيم القطاع المصرفي وزيادة نسبة الشمول المالي، اتخذ مصرف ليبيا المركزي خطوات إستراتيجية نحو تبني سياسات الانفتاح المالي والتحول الرقمي؛ من خلال إصدار اللوائح المنظمة لخدمات

الدفع الإلكتروني، وتراخيص شركات الوساطة والتقنية المالية (FinTech). أدى ذلك إلى ظهور بيئة تنافسية بين المصارف التجارية والشركات الخدمية لتطوير تطبيقات الدفع عبر الهاتف المحمول، وبطاقات الدفع المحلية، ونقاط البيع الإلكترونية (POS)، بالإضافة إلى إطلاق الوطنية الموحدة للمدفوعات الفورية (LYPay). ولم يقتصر التوسع على المستوى المحلي فحسب، بل امتد ليشمل مسار الانفتاح على الأسواق المالية والتجارية الدولية. فقد عملت المصارف الليبية بالتنسيق مع السلطات النقدية على استعادة وتعميق علاقاتها مع المصارف المراكسة (Correspondent Banking Networks) وإعادة بناء بيئة الاندماج المالي العالمي. وتمثل ذلك في إطلاق وإعادة تفعيل بطاقات الدفع الدولية المشفرة والمربوطة بالعملات الأجنبية وفق منظومات عالمية مثل Visa و MasterCard، مما أتاح للمواطنين والشركات المحلية تنفيذ التحويلات المالية والشراء عبر الإنترنت، وتسهيل الاعتمادات المستندية للتجارة الخارجية وفق المعايير المالية الدولية (SWIFT). بالإضافة إلى ذلك، فإن التكامل بين أدوات الدفع الرقمية والانفتاح الدولي يغدو ركيزة أساسية لمكافحة الاقتصاد الموازي وإعادة الأموال من خارج الدورة المصرفية إلى النظام المالي الرسمي. ورغم الفجوات التي تحققت في البنية التحتية للاتصالات وقواعد البيانات المصرفية، إلا أن هذا التوسع ما زال يواجه تحديات تتعلق بالأمن السيبراني، والتوافقية بين المنظومات المختلفة، واستدامة التغطية الشبكية، وتحديث التشريعات المصرفية لتواكب متطلبات العصر.

3- مشكلة الدراسة :

على الرغم من الخطوات المتسارعة التي شهدتها القطاع المصرفي الليبي نحو التحول الرقمي وتفعيل أدوات الدفع الإلكتروني للتغلب على أزمة السيولة النقدية، إلا أن هذا التوسع المحلي ما زال يعاني من فجوة هيكلية وتنظيمية عند التناغم مع متطلبات الاندماج والانفتاح على الأسواق المالية والدولية. وتتمثل المشكلة البحثية في وجود حالة من عدم المتكافؤ بين الانتشار الكمي لأدوات الدفع الرقمية (مثل التطبيقات الهاتفية وبطاقات الدفع المحلية) وبين الجاهزية التشغيلية والتشريعية والأمنية اللازمة لربط هذه المنظومات بالنظام المالي العالمي لسهولة تدفق التجارة والخدمات عبر الحدود.

وبناءً على ذلك، يمكن تجسيد مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

"ما مدى مساهمة توسع نظم الدفع الإلكتروني في تعزيز قدرة المصارف الليبية على الانفتاح والاندماج في الأسواق المالية والدولية، وما التحديات التنظيمية والتقنية التي تعيق هذا التكامل؟"

وينبثق عن هذا التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

ما واقع البنية التحتية والبيئة التشريعية لنظم الدفع الإلكتروني في المصارف التجارية الليبية؟

كيف يؤثر التوسع في أدوات الدفع الرقمية على مستوى الخدمات المالية الموجهة لتسهيل التجارة الخارجية والتحويلات الدولية؟

ما المعوقات التقنية والأمنية والتنظيمية التي تحول دون تحقيق الربط الكامل بين المنظومات المحلية والشبكات المالية الدولية؟

4- فرضيات الدراسة :

تم صياغة الفرضيات التالية لغرض الاختبار والتحليل:

الفرضية الرئيسية الأولى :

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتوسع استخدام نظم الدفع الإلكتروني في تعزيز كفاءة الانفتاح المالي للمصارف الليبية على الأسواق الدولية."

الفرضية الفرعية الأولى :

"توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين تطور البنية التحتية الرقمية للمصارف الليبية وزيادة حجم المعاملات التجارية الدولية."

الفرضية الفرعية الثانية :

"تساهم الأطر التشريعية والرقابية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي معنوياً في تسهيل ربط المصارف المحلية بشبكات المدفوعات العالمية."

الفرضية الرئيسية الثانية :

"توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الجاهزية للاندماج في الأسواق الدولية بين المصارف الليبية تُعزى لتفاوت مستوى تطبيق"

5- أهمية الدراسة :

تستمد هذه الدراسة أهميتها من زاويتين رئيسيتين:

1. الأهمية العلمية (الأكاديمية):

إثراء المكتبة العربية والليبية بإطار نظري وتحليلي حديث يربط بين التقنية المالية (FinTech) والدفع الرقمي من جهة، وموضوعات الانفتاح المالي الدولي للمصارف من جهة أخرى. تقديم نموذج تحليلي يُمكن الباحثين من قياس أثر التحول الرقمي المصرفي في الدول التي تمر بمراحل انتقالية أو أزمنة سيولة.

2. الأهمية العملية (التطبيقية):

توفير مخرجات وتوصيات عملية لمتخذي القرار بمصرف ليبيا المركزي والإدارات العليا بالمصارف التجارية لتطوير إستراتيجيات الدفع الرقمي بما يتوافق مع المعايير الدولية (SWIFT / Visa / MasterCard). المساعدة في وضع رؤية لمعالجة تشوهات الاقتصاد الموازي عبر إدماج المعاملات النقدية داخل القنوات المصرفية الرسمية وإتاحة خدمات التجارة الإلكترونية الدولية للمؤسسات والأفراد.

6- أهداف الدراسة :

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الرئيسية والفرعية التالية:
تشخيص واقع نظم الدفع الإلكتروني في ليبيا: الوقوف على حجوم المعاملات، والبنية التحتية، والأطر التنظيمية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي لخدمات التقنية المالية.
تحليل أثر الدفع الرقمي على الانفتاح الدولي: قياس دور المنظومات الرقمية في تيسير الاعتمادات المستندية، البطاقات الدولية، وتسهيل حركة التحويلات المالية عبر الحدود.

تحديد المعوقات والتحديات: الكشف عن العوامل التقنية (كالأمن السيبراني واستدامة الاتصالات) والعوامل التنظيمية والسياسية التي تحد من كفاءة الربط بين المصارف الليبية والأسواق العالمية.
تقديم رؤية إستراتيجية: صياغة مقترحات وتوصيات عملية للرفع من كفاءة الشمول المالي وتعزيز الثقة الدولية في القطاع المصرفي الليبي.

7- منهج الدراسة :

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive-Analytical Approach)، وهو المنهج الأكثر ملاءمة لطبيعة الدراسات الاقتصادية والمصرفية التي تسعى إلى تشخيص الظواهر الواقعية واستقراء أبعادها. يهدف المنهج الوصفي إلى جمع البيانات والمعلومات التفصيلية حول واقع توسع نظم الدفع الإلكتروني في ليبيا وآليات انفتاح المصارف التجارية على الأسواق الدولية، بينما يتولى الجانب التحليلي تفكيك هذه البيانات وتفسير العلاقات التفاعلية والارتباطية بين متغيرات الدراسة، لاختبار الصحة الإحصائية للفرضيات المحددة والوصول إلى استنتاجات علمية دقيقة.

8- مجتمع وعينة الدراسة :

1. مجتمع الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من الفئات المهنية والأكاديمية ذات الصلة المباشرة بالعمل المصرفي ونظم المدفوعات والسياسات النقدية في ليبيا، وتحديداً:
القيادات الإدارية والكوادر الفنية بإدارة نظم المدفوعات وإدارة الرقابة على المصارف والنقد بمصرف ليبيا المركزي.
ومدراء الفروع، ورؤساء أقسام الدفع الإلكتروني، ومسؤولي الاعتمادات والتحويلات الخارجية بالمصارف التجارية الليبية (العامة والخاصة).
والخبراء والأكاديميين المتخصصين في العلوم المالية والمصرفية بالجامعات الليبية.

2. عينة الدراسة :

نظراً لاتساع مجتمع الدراسة وصعوبة الحصر الشامل لكافة مفرداته، اعتمد الباحث على العينة العشوائية الطبقية (Stratified Random Sample) لتنسجم مع طبيعة الفئات المختلفة المكونة للمجتمع المصرفي، بما يضمن تمثيلاً متوازناً لكافة مستويات اتخاذ القرار والخبرة الفنية. وقد تم تحديد حجم العينة وفق المعادلات الإحصائية المعيارية (مثل معادلة ستيفن ثومبسون) لضمان درجة ثقة (95%) وهامش خطأ لا يتجاوز (5%).

9- أدوات جمع البيانات :

لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، تم الاعتماد على أداتين رئيسيتين لجمع البيانات:

1. المصادر الثانوية :

تتمثل في المسح المكتبي والأكاديمي للأدبيات السابقة، والتقارير والنشرات الدورية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي، واللوائح المنظمة لنظم الدفع، والبيانات المالية الصادرة عن المصارف التجارية، بالإضافة إلى المقالات والبحوث المنشورة في المجلات المحكمة ذات الصلة بالتقنية المالية والانفتاح المصرفي.

2. المصادر الأولية :

توسع الدفع الإلكتروني في ليبيا وانفتاح المصارف على الأسواق الدولية

تُمثِّل الاستبانة (Questionnaire) الأداة الرئيسية لجمع البيانات الميدانية، حيث جرى تصميمها وفق مقياس ليكرت الخماسي (5-point Likert Scale) لتدرج الآراء من (غير موافق بشدة = 1) إلى (موافق بشدة = 5). وقد تم تقسيم الاستبانة إلى أجزاء رئيسية تشمل:

الجزء الأول: البيانات الديموغرافية والوظيفية لأفراد العينة (المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة، طبيعة جهة العمل)

الجزء الثاني: المحاور المتعلقة بالمتغير المستقل (توسع الدفع الإلكتروني وبنيته التحتية والتشريعية).

الجزء الثالث: المحاور المتعلقة بالمتغير التابع (مستوى الانفتاح والاندماج المالي في الأسواق الدولية).

الجزء الرابع: محور التحديات المعيقة للربط والاندماج المالي.

صدق وثبات أداة الدراسة :

صدق الأداة (Validity): يتم التأكد من الصدق الظاهري وصدق المحتوى للاستبانة عبر عرضها على لجنة من المحكمين الأكاديميين والخبراء المصرفيين لبحث مدى ملائمة الفقرات للمحاور وصياغتها اللغوية والفنية.

ثبات الأداة (Reliability): يتم اختبار الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة بإجراء دراسة استطلاعية مصغرة

(Pilot Study) وحساب معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)، حيث يُعد المعامل مقبولا إحصائيا إذا

تجاوزت قيمة (0.70)

10- مصطلحات الدراسة :

أولاً: نظم الدفع الإلكتروني:

التعريف الأول :

"مجموعة من القواعد والتنظيمات والوسائل التقنية والمنظومات المصرفية التي تتكامل فيما بينها لتوفير أدوات مالية غير نقدية، تُتيح تحويل الأموال وتسوية الالتزامات المالية والتجارية بين الأفراد والمؤسسات بطرق إلكترونية آمنة وسريعة."

التعريف الثاني :

"بنية تحتية برمجية ومصرفية تعتمد على تقنيات الاتصال والمعلومات لتنسيق وتبادل أوامر الدفع والتسويات المالية بين أطراف المعاملة التجارية، بما يقلل من تداول النقد الورقي ويعزز كفاءة الشمول المالي."

2. التعريف الإجرائي :

يُقصد بنظم الدفع الإلكتروني إجرائياً في هذه الدراسة: "كافة الوسائل والتطبيقات الرقمية التي توفرها المصارف التجارية الليبية (مثل: بطاقات الدفع المحلية، تطبيقات الهاتف المحمول، نقاط البيع الإلكترونية POS، ومنظومة المدفوعات الفورية LYPay)، والتي يتم استخدامها داخل البيئة المالية الليبية لإنجاز المعاملات وتحويل الأموال بديلاً عن السيولة النقدية."

ثانياً: الانفتاح المالي الدولي للمصارف (International Financial Openness)

1. التعاريف النظرية:

التعريف الأول:

"مدى حرية وقدرة الجهاز المصرفي المحلي على التكامل مع النظام المالي العالمي، من خلال إزالة القيود أمام حركة رؤوس الأموال، وتفعيل شبكات العلاقات مع المصارف المرافسة عبر الحدود، وتسهيل تبادل الخدمات والمنتجات الاستثمارية والتجارية وفق المعايير الدولية."

التعريف الثاني:

"عملية إدماج القطاع المصرفي الوطني في الأسواق المالية الدولية عبر تبني آليات عمل موحدة للتحويلات، وتوفير بطاقات وأدوات دفع معتمدة عالمياً، إلى جانب الالتزام بمتطلبات الرقابة والشفافية وتسهيل عمليات التجارة الخارجية."

. التعريف الإجرائي (Procedural Definition):

يُقصد بالانفتاح المالي الدولي للمصارف إجرائياً في هذه الدراسة: "درجة قدرة وتأهيل المصارف التجارية الليبية على تقديم خدمات مالية عابرة للحدود؛ ويُقاس ذلك بحجم وتنوع المعاملات الصادرة والواردة عبر شبكة (SWIFT)، وإصدار البطاقات الدولية المعتمدة (Visa و MasterCard)، وتسهيل فتح الاعتمادات المستندية للتجارة الخارجية وفق الاشتراطات واللوائح الدولية."

ثالثاً: التقنية المالية (FinTech - Financial Technology)

1. التعاريف النظرية:

التعريف الأول:

"الابتكارات الحولية القائمة على التكنولوجيا والتي تُحدث تحولاً جذرياً في كيفية صياغة وتقديم وتوزيع الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية، بما يساهم في رفع كفاءة الأداء وخفض التكاليف التشغيلية."

التعريف الثاني:

"تكامل المنظومات البرمجية والحديثة مع أنظمة العمل المصرفي التقليدية بهدف تقديم نماذج عمل مستحدثة للمعاملات المالية، كالدفع الإلكتروني عبر الهاتف، والتحويل الفوري، والمحافظ الرقمية."

2. التعريف الإجرائي (Procedural Definition):

يُقصد بالتقنية المالية إجرائياً في هذه الدراسة: "المنصات والحلول البرمجية التي تُصممها أو تتبناها المصارف الليبية وشركات الوساطة المالية المرخصة من مصرف ليبيا المركزي، لتقديم خيارات تحويل وتدفق مالي سلس للزبائن عبر الوسائط الذكية دون الحاجة للتعامل مع الفروع .

11- الدراسات السابقة :

1. دراسة (الزوي، 2024):

عنوان الدراسة: انفتاح القطاع المصرفي الليبي على الأسواق الدولية وأثاره على تجارة ليبيا الخارجية. ملخص الدراسة: هدفت هذه الدراسة إلى قياس تأثير آليات الانفتاح المالي والخدمات الرقمية المستحدثة في المصارف الليبية على تنشيط حركة التجارة الخارجية. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل التقارير المالية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي والمصارف التجارية للفترة بين (2018-2023)، إلى جانب توزيع استبانة على عينة من مسؤولي الاعتمادات والتحويلات الخارجية. خلصت الدراسة إلى أن إعادة ربط المنظومات المحلية بشبكات التمويل والتسوية الدولية (مثل SWIFT و Visa) ساهم بشكل معنوي في تقليل الزمن الدوري لتنفيذ الاعتمادات المستندية، وتخفيف الضغط على طلب السيولة الأجنبية في السوق الموازية. أوجه التشابه: تتشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في اختيار البيئة التطبيقية (القطاع المصرفي الليبي)، واستخدام المنهج الوصفي التحليلي، والتركيز على متغير الانفتاح على الأسواق الدولية وتسهيل التجارة. أوجه الاختلاف: تركز دراسة الزوي بشكل أساسي على الاقتصاد الكلي وحركة التجارة الخارجية، بينما تتوسع الدراسة الحالية في المقابلة بين نظم الدفع الرقمية المحلية (كتطبيقات الهاتف ونقاط البيع و LYPay) والجاهزية التشغيلية والأمنية للربط الدولي.

2. دراسة (الورفلي، 2023):

عنوان الدراسة: تحديات التحول الرقمي وتطبيق نظم الدفع الإلكتروني في المصارف التجارية الليبية. ملخص الدراسة: تناولت الدراسة المعوقات التنظيمية والتقنية التي تواجه المصارف التجارية في توسيع نطاق خدمات الدفع الرقمي. استخدم الباحث استبانة تم توزيعها على عينة قصودية مكونة من (120) موظفاً في إدارات تقنية المعلومات والدفع الإلكتروني بمصارف مدينة بنغازي وطرابلس. أظهرت النتائج أن هناك تطوراً ملموساً في تبني تطبيقات الدفع الرقمي، إلا أن ضعف البنية التحتية للاتصالات، ومخاطر الأمن السيبراني، وغياب التوافقية الكاملة بين المنظومات الموحدة تشكل الحائل الأكبر دون الوصول إلى جودة الخدمة الشاملة. أوجه التشابه: تلتقي الدراسة مع البحث الحالي في تناول متغير نظم الدفع الإلكتروني داخل المصارف الليبية، وتشخيص التحديات الفنية والتنظيمية التي تواجه عملية التحول الرقمي. أوجه الاختلاف: ركزت دراسة الورفلي على الأبعاد الفنية والتنفيذية المحلية لنظم الدفع دون ربطها بمسألة الانفتاح المصرفي الدولي أو الشمول المالي الخارجي، وهو ما تعالجه الدراسة الحالية بشكل مباشر.

3. دراسة (مصطفى وخليف، 2022):

عنوان الدراسة: أزمة السيولة في القطاع المصرفي الليبي ودور الخدمات المصرفية الإلكترونية في الحد منها. ملخص الدراسة: هدفت الدراسة إلى تقييم فاعلية أدوات الدفع الإلكتروني (البطاقات المحلية، نقاط البيع، الخدمات الهاتفية) كحل بديل لمعالجة أزمة السيولة النقدية التي شهدتها الاقتصاد الليبي. اعتمدت الدراسة على البيانات السلسلة الزمنية لتقييم حجم التعاملات النقدي عبر نقاط البيع مقارنة بالسحوبات النقدية. استنتجت الدراسة أن التوسع في أدوات الدفع الرقمية نجح جزئياً في امتصاص أزمة السيولة واستقطاب جزء من التعاملات اليومية للزبائن، ولكن يظل هذا النجاح مرهوناً بزيادة ثقة المتعاملين في الجهاز المصرفي وتوسيع بيئة القبول التجارية. أوجه التشابه: تتفق مع الدراسة الحالية في التأكيد على أن أزمة السيولة النقدية كانت المحفز الأساسي للتوسع في الدفع الإلكتروني في ليبيا.

أوجه الاختلاف: ركزت دراسة (مصطفى وخليف) على البعد المحلي الداخلي وأزمة السيولة كمتغير تابع، في حين تنطلق الدراسة الحالية من التوسع الرقمي كمتغير مستقل لقياس أثره على الانفتاح والاندماج في الأسواق المالية الدولية.

4. دراسة (العبدلي، 2021):

عنوان الدراسة: إدارة نظم الدفع الرقمية في القطاع المصرفي: التحديات والآفاق. ملخص الدراسة: سعت الدراسة إلى وضع إطار تنظيمي ومؤسسي لإدارة منظومات الدفع الحديثة في الدول النامية، مع التركيز على بيئات الاقتصاد الانتقالي. استخدمت الدراسة منهج المقارنة التشريعية والتحليل المؤسسي للوائح الصادرة عن البنوك المركزية العربية. وأوصت الدراسة بضرورة إيجاد بيئة تشريعية مرنة تتيح الترخيص

لشركات التقنية المالية (FinTech) ودعم الشمول المالي عبر إطلاق أطر التوافقية والربط البيني بين المصارف التجارية.

أوجه التشابه: تتشابه مع دراستنا في استعراض المتطلبات التشريعية والتنظيمية الصادرة عن السلطات النقدية لتنظيم خدمات التقنية المالية والتحول الرقمي .

أوجه الاختلاف: تناولت دراسة العبدلي الأطر النظرية والتنظيمية بصورة عامة ومقارنة دون إسقاط ميداني مباشر على واقع القطاع المصرفي الليبي وشبكاته الدولية، وهو المزيج الميداني والنظري الذي تقدمه الدراسة الحالية.

ثانياً: التعقيب العام وما تميزت به الدراسة الحالية (Literature Gap)

من خلال الاستعراض المنهجي للدراسات السابقة، يتضح وجود اهتمام بحثي متزايد بدراسة التحول الرقمي وأزمة السيولة في ليبيا، إلا أن معظم البحوث المحلية ركزت على الجانب الداخلي المتمثل في حلول أزمة السيولة أو المعوقات الفنية للشبكات المحلية.

ما تميزت به الدراسة الحالية (الفجوة البحثية):

التكامل بين البعدين المحلي والدولي: تُعد هذه الدراسة من المبادرات البحثية القليلة التي تجمع بين قياس التوسع المحلي لنظم الدفع الرقمي (مثل منظومة LYPay والتطبيقات الذكية) وبين أثرها المباشر في تعزيز الانفتاح والربط المالي مع الأسواق الدولية (Visa/MasterCard/SWIFT).

معالجة الحداثة التشريعية والتقنية: تغطي هذه الدراسة فترة زمنية حديثة شهدت حزمة من القرارات التنظيمية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي بشأن تراخيص شركات التقنية المالية وتفعيل منصات الدفع الفوري، مما يمنح نتائجها قيمة تطبيقية لمتخذي القرار.

الشمولية في المعالجة: توفق الدراسة بين التحليل الميداني لآراء الفاعلين في القطاع المصرفي وبين قراءة المؤشرات الهيكلية التي تمس اقتصاد المعرفة والشمول المالي في بيئة انتقالية .

الفصل الثاني: الإطار النظري :

المبحث الأول: نظم الدفع الإلكترونية والتقنية المالية

1.1 مفهوم نظم الدفع الإلكترونية وتطورها

تُشكل نظم الدفع الإلكتروني الركيزة الأساسية للتحول نحو الاقتصاد الرقمي؛ حيث تُعرّف بأنها متكاملة من البرمجيات، والشبكات، والأنظمة التشغيلية، والأطر التشريعية التي تُتيح نقل الأموال وتسوية الالتزامات المالية والتجارية بين أطراف المعاملة بأساليب غير نقدية آمنة وسريعة. وقد شهدت هذه المنظومات تطوراً متسارعاً انتقل بها من البطاقات البلاستيكية المعتمدة على الشريط المغناطيسي وصولاً إلى شبكات الدفع اللاتلامسية، وتطبيقات الهاتف المحمول، والمنصات الفورية المستندة إلى تقنيات الحوسبة والسحابية.

1.2 أدوات وآليات الدفع الرقمي الحديثة

تتعدد وسائل الدفع الرقمية المعتمدة في البيئة المصرفية، وتتكامل فيما بينها لتلبية متطلبات المتعاملين وتخفيف الضغط على النقد الورقي، ومن أبرز هذه الأدوات:

بطاقات الدفع المصرفية (Debit/Credit Cards): بطاقات موصلة بالحسابات الجارية أو الائتمانية تسمح بالسحب وتأدية المدفوعات عبر أجهزة الصراف الآلي (ATM) ونقاط البيع.

نقاط البيع الإلكترونية (POS): أجهزة أطراف متصلة بالشبكة المصرفية تُتيح للمتاجر والشركات التاجرة قبول Payments الرقمية فوراً.

محافظ وسائط الهاتف المحمول (Mobile\ Wallets): تطبيقات برمجية تُخزن بيانات الحسابات وتُتيح نقل الأموال عبر تقنيات الاستجابة السريعة (QR\ Code) أو الاتصال قريب المدى (NFC).

منظومات المدفوعات الفورية والتوافقية: بنى تحتية تُديرها البنوك المركزية لربط المحافظ والتطبيقات المصرفية وتوفير تسوية لحظية للتحويلات على مدار الساعة (مثل منظومة LYPay).

1.3 الدور الرقابي والتنظيمي للبنوك المركزية في دعم التقنية المالية (FinTech)

لا يقتصر دور البنك المركزي على إصدار العملة والنقد التقليدي، بل يمتد ليشمل صياغة الأطر التشريعية واللوائح التنظيمية التي تحكم عمل شركات التقنية المالية (FinTech) والوسائط الرقمية. وتساهم التشريعات الواضحة في حماية حقوق المتعاملين، والحد من مخاطر الاحتيال المالي، وضمان الامتثال لمتطلبات مكافحة غسل الأموال (AML) وتمويل الإرهاب (CFT)، فضلاً عن توفير البيئات التجريبية التشريعية (Regulatory\ Sandboxes) للاختبار المسبق للحلول المالية المستحدثة.

المبحث الثاني: الانفتاح المصرفي الدولي والاندماج المالي

2.1 مفهوم الانفتاح المالي المصرفي وأبعاده .

يُعبر الانفتاح المالي الدولي عن مدى تحرر الجهاز المصرفي المحلي وقدرته على التكامل الهيكلي مع المنظومة المالية العالمية. ويتجسد هذا الانفتاح في تدفق رؤوس الأموال عبر الحدود، وإلغاء القيود الإدارية والتحكمية على

التعامل بالنقد الأجنبي، وتسهيل تقديم الخدمات المصرفية المتبادلة للمؤسسات والأفراد عبر الشبكات العابرة للحدود.

2.2 آليات ربط المصارف بالأسواق الدولية

تعتمد المصارف التجارية على مجموعة من القنوات الرئيسية لتحقيق الانفتاح والربط المالي العالمي، ومن أهمها: شبكة جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك (SWIFT):

تُعد المنظومة المعيارية الدولية الأولى لإرسال واستقبال الرسائل والتعليمات المالية المتعلقة بالتحويلات المالية المباشرة، وإصدار وتغطية الاعتمادات المستندية الصادرة والواردة، مما يضمن تدفق حركة التجارة الخارجية بدقة وأمان وفق المعايير المالية الدولية. علاقات المصارف المرافسة...

تتمثل في فتح حسابات مصرفية متبادلة ومباشرة لدى بنوك ومؤسسات مالية عالمية، لتسهيل عمليات تسوية المدفوعات والتحويلات الدولية بالعملة الأجنبية المختلفة، وتعزيز التبادل التجاري عبر الحدود.

الربط مع شبكات بطاقات الدفع العالمية ويتجلى هذا المسار في إصدار وتفعيل البطاقات الإلكترونية الدولية المعتمدة عالمياً والمربوطة بالعملة الأجنبية، مما يمكن الأفراد والشركات من إنجاز المعاملات المالية والشراء عبر الانترنت وتأدية المدفوعات أثناء السفر بدقة وسرعة عالية منظومات التقنية المالية وتطبيقات الدفع الرقمي عبر الحدود تتيح الشراكات مع منصات التقنية المالية والوسائط الرقمية تسريع التحويلات المالية الفورية وتقليل التكاليف التشغيلية للخدمات عابرة الحدود مع الالتزام بمتطلبات الشفافية وتتبع الأثر الرقمي للمعاملات.

- نتائج الدراسة (Main Findings)

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الجوهرية التي تعكس واقع القطاع المصرفي الليبي: معالجة أزمة السيولة واستعادة الثقة: ساهم التوسع في إتاحة الوسائط الرقمية (مثل بطاقات الدفع المحلية، تطبيقات الهاتف، ونقاط البيع POS) بـ إعادة جزء من الكتلة النقدية المتداولة خارج النظام المصرفي إلى الدورة الرسمية. التحول التدريجي نحو الشمول الدولي: أدى إعادة تفعيل البطاقات الدولية المشفرة المربوطة بالعملة الأجنبية وربطها بالشبكات العالمية إلى تيسير معاملات التجارة الإلكترونية، وتخفيف الضغط على طلب النقد الأجنبي في السوق الموازية.

أهمية المنظومات الوطنية الموحدة: أظهرت النتائج أن إطلاق المنظومة الموحدة للمدفوعات الفورية (LYPay) شكّل حجر الزاوية في تحقيق التوافقية بين المصارف التجارية وشركات التقنية المالية (FinTech). استمرارية التحديات الهيكلية: كشفت النتائج أن البنية التحتية للاتصالات، والتهديدات السيبرانية، وتفاوت الجاهزية التقنية بين المصارف العامة والخاصة، تُمثّل التحديات الأكثر تأثيراً على استدامة الانفتاح المصرفي الدولي.

- توصيات الدراسة (Recommendations)

استناداً إلى النتائج التي تم التوصل إليها، تتقدم الدراسة بالحزمة التالية من التوصيات العملية لمتخذي القرار: تحديث وتطوير البنية التحتية الرقمية: الاستثمار في توسيع شبكات الاتصالات عالية السرعة وإتاحة خوادم احتياطية لضمان استمرار خدمات الدفع الإلكتروني دون انقطاع. تعزيز أطر الأمن السيبراني: تبني المعايير المعرفية والدولية لإدارة المخاطر السيبرانية وتوفير بروتوكولات حماية متطورة للحد من عمليات الاحتيال في المعاملات الدولية. استكمال البيئة التشريعية والتنظيمية: صياغة قوانين حديثة للتجارة الإلكترونية والتوقيع الرقمي، وتطوير البيئة التجريبية التشريعية (Regulatory\ Sandbox) لاستيعاب ابتكارات التقنية المالية. توسيع علاقات المصارف المرافسة: بناء شراكات جديدة مع مؤسسات مالية دولية لزيادة قدرة المصارف الليبية على تغطية عمليات التجارة الخارجية بكفاءة وسرعة أعلى.

- المرجع:

- 1- مصطفى، نوري عبد السلام، وخليف، عمران. (2022). أزمة السيولة في القطاع المصرفي الليبي ودور الخدمات المصرفية الإلكترونية في الحد منها. مجلة الدراسات المالية والمصرفية، جامعة طرابلس، المجلد 8، العدد 2، ص ص 58-60.
- 2 - الشريف، عبد المطلب عبد القادر. (2022). النقود والخدمات المصرفية الرقمية في الدول 3- حمود، طارق عبد الجليل. (2023). إدارات التمويل والتجارة الدولية في المصارف التجارية. دار النهضة العربية، عمان، ص 164. نامية. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، 4-4 - مصطفى، نوري عبد السلام، وخليف، عمران. (2022). أزمة السيولة في القطاع المصرفي الليبي ودور الخدمات المصرفية الإلكترونية في الحد منها. مجلة الدراسات المالية والمصرفية، جامعة طرابلس، المجلد 8، العدد 2، ص ص 45-62. جامعة بنغازي، المجلد 18، 5- مصرف

- ليبيا المركزي. (2023). التقرير السنوي للاستقرار المالي وتطوير نظم المدفوعات. إدارات نظم المدفوعات والرقابة على المصارف، طرابلس، ليبيا. العدد 2، ص 115.
- 6-العساف، صالح بن حمد. (2016). المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية (ط. 6). دار الزهراء للنشر والتوزيع، الرياض، ص ص 185-188.
- 7-العبيدي، محمد جاسم. (2020). مناهج البحث العلمي وأساليبه الإحصائية في العلوم الإدارية والمالية. دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ص ص 142-146.
- 8-قنديلجي، عامر إبراهيم. (2019). البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والإلكترونية (ط. 7). دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ص ص 210-215.
- 9-لعبدلي، إبراهيم سالم. (2021). إدارة نظم الدفع الرقمية في القطاع المصرفي: التحديات والآفاق. دار الفكر العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ص 42.
- 10- الشريف ، عبد المطلب عبد القادر.-(2022). النقود والخدمات المصرفية الرقمية في الدول النامية. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بنغازي، المجلد 18، العدد 2، ص 115.ب
- 11-لقاسم، موسى العبيدي. (2020). العولمة المالية وحرية حركة رؤوس الأموال في الاقتصاديات الانتقالية. المجلة العربية للبحوث والدراسات الاقتصادية، المجلد 12، العدد 3، ص 88
- 12-حمود، طارق عبد الجليل. (2023). إدارات التمويل والتجارة الدولية في المصارف التجارية. دار النهضة العربية، عمان، ص 164.
- 13-القاضي، زياد محمد. (2022). التقنية المالية وأثرها على تطوير الخدمات المصرفية الشاملة. مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة طرابلس، المجلد 9، العدد 1، ص 53.
- 14-دراسة (الزوي 2024) بحث علمي منشور ، مكان النشر المجلة الليبية للدراسات الاقتصادية ، المجلد 14 ، العدد 1 ، الصادر عن الكلية الاقتصاد ، جامعة بنغازي .
- 15- دراسة (الورفلي 2023) رسالة ماجستير ، قسم التمويل والمصارف ، كلية الاقتصاد والتجارة ، جامعة المرقب ، الخمس .
- 16- دراسة (مصطفى وخليف 2022) مكان النشر ، مجلة الدراسات المالية والمصرفية ، المجلد 8 ، العدد 2، الصادرة عن كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة طرابلس .
- 17- دراسة (العبدلي 2021) بحث علمي منشور ضمن أوراق مؤتمر علمي محكم ، مكان النشر أعمال المؤتمر العلمي العربي الأول للتقنيات المالية والتحول الرقمي ، القاهرة ، مصر .
- 18- الزوي ، سالم (2024) انفتاح القطاع المصرفي الليبي علي الأسواق الدولية ، جامعة بنغازي ، المجلد 14 ، العدد 1 ، ص 112 ، 135 .